



التداخل الإداري بين المحافظات.. الصورة عن قرب

وحدات الدولة إعاقة واضحة في التنمية.. والتباطؤ الحاصل في العمل بتوجيهات رئيس الجمهورية بإعطاء الصلاحيات للمجالس المحلية لإدارة شؤونها.. وعدم إتاحة الفرص أمام ممثلي السلطات المحلية.. فلا تزال مديريات لا دور لها في إدارة شؤونها لعدم وجود آلية لذلك وإن وجدت فإنها محدودة.. لذا فإن تمسك أجهزة الدولة بالصلاحيات واعتبارها حقاً مكتسباً، كما يقول عادل الحميدي- أكاديمي- فإنها أساليب بالتأكيد لتساعد على السير بالبلاد نحو التقدم وعلى تسريع عملية التنمية والتوزيع العادل للثروة والمشاريع بين المواطنين وبالتالي لا يؤمن الاستقرار الذي هو عماد التنمية.. لهذا جاءت مضماني برنامج رئيس الجمهورية في هذا المجال وحرص حكومة المؤتمر والجهود المبذولة لتحديث الإدارة وإعطاء صلاحيات أوسع للمجالس المحلية والعمل على تطوير النظام الانتخابي وإنجاز والتالي لا يؤمن الاستقرار الذي هو عماد التنمية.. لهذا جاءت مضماني برنامج رئيس الجمهورية في هذا المجال وحرص حكومة المؤتمر والجهود المبذولة لتحديث الإدارة وإعطاء صلاحيات أوسع للمجالس المحلية والعمل على تطوير النظام الانتخابي وإنجاز

ويبقى الأمل في انتظار تحقيق أهداف هذا البرنامج في هذا الجانب كلياً أو جزئياً أو فشله على غرار المشاريع التنموية السابقة.

خطوات منهجية

● ويتفق مسؤولون محلليون مع الأكاديميين بضرورة الإسراع بخطوات فصل النزاع في الاختصاص سواء في التداخل الجغرافي أو في إعطاء المجالس المحلية صلاحيات أوسع.. وإعلان استراتيجية دعم اللامركزية المالية والإدارية التي تقوم في الأساس على تقسيم البلاد إلى وحدات إدارية متكافئة ومتوازنة يحق لكل منها تصريف أمورها في إطار الدولة دون الحاجة العودة إلى المركز.. بما يؤمن الاستقرار ويدفع بعملية البناء والنهوض المجتمعي.. والبدء بتطوير النظام الانتخابي على أساس تقسيم إداري جديد عادل ومتوازن.. ويؤكد أكاديميون ومهتمون بضرورة منهجية جديدة ووضع البنايات تنفيذ ضرورية للنهوض بالواقع التنموي.. وإنهاء العشوائية في البناء العمراني التقليدي.. وبيئي للتسويق والتشاور بين جميع الفاعلين على مستوى النخلة المختلفة صعبة أساسية وأهمية كبرى من أجل إعطاء قوة ديناميكية جديدة للمشروع الأمل الذي يصعب إقناعهم بالتوجه نحو البرامج التنموية ومحاوله تفعيل أنشطتها الإنتاجية نتيجة قصور وعي هذه الأسر، وخوفهم على سحب المساعدات التقديرية بعد إجراء مثل هذه البرامج، لذلك يقوم الصندوق بتفعيل التوعية عبر خطباء المساجد بالتنسيق مع مكاتب الأوقاف، وعبر المجالس المحلية والنشرات التي يصدرها الصندوق والشخصيات الاجتماعية وأعضاء مجلس النواب بأن هذه الأسر هي مستهدفة في برامج تنوعية سيتم استفادتها لتنميتها وتنمية أفراد أسرتها لتعزيز الموارد وتحسين ظروفها المعيشية بعيداً عن سحب المساعدات التقديرية التي سيكون لها الأثر الإيجابي في المستقبل.

سُـرنتجة

ورغم وجود الكثير من المعوقات والمشكلات التي تحد من تنمية قطاع الصناعات الصغيرة والأصغر، إلا أن الصندوق الاجتماعي للتنمية يقوم بجهود مقدرة غير أنها بحاجة إلى قوة دفع أخرى من مؤسسات المجتمع المدني وأصحاب رؤوس الأموال والمشاريع الكبيرة لرصد هذه التجربة واتساع رقعتها بشكل أكبر.

فقد استفاد الصندوق ووظف توجيهات القيادة السياسية العام الماضي بتخصيص عشرين مليار لدعم المشاريع الصغيرة ومكافحة الفقر.. حيث قام بعمل دراسات على مستوى المديريات والعزل من أجل تقديم ليرة تنسيق مع البنك الزراعي لتوظيف هذه المبالغ لتنمية الأسر الفقيرة، بحكم أنها من أكثر الأسر احتياجاً في المجتمع وبالتالي سيكون دعمها في مشاريع صغيرة مدرة للدخل ونافع لها في تحسين ظروفها المعيشية.

كما ارتبط نشاط الصندوق بشكل كبير بشراكة فاعلة مع السلطة المحلية التي كان لها دور إيجابي في عملية الحصر الأول للأسر المستهدفة إضافة إلى الدور الرقابي والإشرافي على أنشطة الصندوق بشكل عام ويعتبر الصندوق مسألة المساعدات الضمانية ليست راتباً يقدم للأسر بل هي مساعدة وإغاثة للأسر والأشخاص المعوزين ولا ترتبط بمسألة قلة المبلغ المدفوع فالعبارة هي في تحويل هذه الأسر من أسر فقيرة إلى أسر منتجة مكتفية ذاتياً ومعتمدة على نفسها وتصبح مساهمة في الإنتاج المحلي وتخفيف البطالة بين أوساط هذه الشرائح.

اليمن تمتلك نظاماً إدارياً معقداً.. ولا بد من التغيير الحديث لتنمية حضرية شاملة

شئ فـلا أحد يدلتى أو يفبتيتى.. وحتى مدير عام التقسيم الذي وجدت مكتبه مغلقاً وبجانبه مكتب نائبه.. وموظفون بمجرد ما عرفوا بانني (صحفي) يهيمون لي بالفاسد الذي يلف أرجاء الوزارة.. ليفصح لي أحد الموظفين أن موظفي إدارة التقسيم لا يداومون إلا أحياناً وإنما ياتون ليوقعوا فقط على الكشوفات اليومية للخصور.. كما أن مسؤولي الوزارة وموظفيها لا ياتون إلا لتابعة استحقاقات الدوام الإضافي.. وغيرها.

تداخل الاختصاصات تؤثر سلباً على موازنة الدولة ويعيق أهداف الدولة الإنمائية

نظام إداري معقد

● في الوقت الذي يتفق أكاديميون مع مهندسين بوزارة الأشغال بأن اليمن تمتلك نظاماً إدارياً معقداً.. اعتمد في تقسيماته الحالية على اعتبارات جغرافية وأخرى قبيلة.. والتي أصبحت اليوم تتعارض مع متطلبات النهوض الحضاري والتنمية المجتمعية مثل تراكمات للجزع عن التقدم وكذا أنها المقومات النهوضية في الاقتصاد والسياحة والثقافة.. الخ.

● إشكالية التقسيم الإداري الحالي في اليمن الذي وصفه أكاديميون بغير الأمن وغير المستقر.. لم تقف عند ذلك الحد فبالى جانب



السلطة المحلية.. كونها مشكلة محطية بحته وذلك لتلافي عشوائية التقسيمات وتدارك الخسائر التي تتكبدها الدولة إزاء العشوائية في تنفيذ المشروعات التي قد لا يستفيد منها بسبب المشاكل التي تسببها هذه التداخلات.. وتؤكد اللجنة التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء إلى أهمية حل هذه المسألة لما تشكله من أهمية في إيجاد عملية استقرار إداري واقتصادي واجتماعي.

التوجيهات التي أطلقتها اللجنة لكل من المسؤولين في أربع محافظات (أمانة العاصمة، صنعاء، عدن، لحج) بضرورة إعداد مخططات جديدة ليتم الفصل فيها قبل نهاية العام الماضي ٢٠٠٦.. لكن لا ندرى أين ذهبت!!

معلومات خاطئة

● ولمعرفة التوجهات المستقبلية للأجهزة الحكومية المختصة وخطتها في ذلك قصدت الجهاز المركزي للإحصاء الذي زودني بتقارير يظهر فيها ما يعانيه وما يواجهه من تحديات في تنفيذ مسوحاته الميدانية لاسيما في التعداد السكاني الحديث.. أكد على أن التقسيم الإداري الحالي مثل أعناقاً رئيسياً أمام تنفيذ مهامه..

وتبين التقارير الإحصائية تناقضاً واضحاً للبيانات والمعلومات وهو ما يرجعه مسؤول في الجهاز- فضل عدم ذكر اسمه- لعدد من العوامل الجغرافية وللوعي المجتمعي.. ومنها التداخل المخيف للمناطق والمدن التي لا يحد من المحافظات.

فهد الإدارة المحلية

● وجهتي الشانبة كانت لوزارة الإدارة المحلية والتي استغرقت ثلاثة أيام لأحصل على المعلومة، فخلال الأيام الثلاثة التي أصبحت فيها مداوماً بدلاً عن الموظف لم أحصل على

في الماضي- ربما- كانت لاتغيرات جغرافية أو قبيلة أدت إلى إبقاء الحال كما هو عليه.. لكن اليوم أصبحت إشكالية التداخل الإداري وازدواجية اختصاصات العمل وتدني مقومات التنمية وعشوائية التوسع العمراني- مطار جدل الخميني وامتداد المسؤولين في الدولة، وبالمقام الأول فخامة رئيس الجمهورية.. لارتباطها بشكل وثيق بالتنمية الحضرية (المحلية) وبحركة التنمية والخدمات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير احتياجات ومتطلبات المجتمع.. من المهم ألا نقتل من أهمية التقسيم الإداري البني على منهجيات جديدة واليات تنفيذية طموحة للنهوض بواقع مدننا، التي دائماً ما نتباهي في أكثر من مناسبة واحتفال بما تحققت لها من منجزات (عملاقة) إلا أن الشمس تغيب عنها حين نجد البعض من المسؤولين الحكوميين، يقارنون ذلك بما ضاعت به أصغر مدينة في الصين..

تحقيق / بلوغ إحصائي

أكاديميون : التقسيم الإداري الحالي غير أمث . ولا يمكن أن يحقق أبسط مقومات التنمية

رؤية الفصل في النزاعات ● في الأصل أنه ولا يمكن الحديث عن التنمية أو كيفية إيجاد استقرار تنموي مالم تتوافر سماته التخطيطية والمنهجية على معايير التطور التنموي الاقتصادي والاجتماعي والسكاني والشعبي والحضري والحضاري والعمراني برؤية صحيحة.. لتتمكن من تحقيق الانتعاش والنهوض المجتمعي في كافة مجالاته كسبيل لنجاح وتطوير المجتمعات المحلية في المدن والمديريات سواء من حيث البناء والعمران أو من حيث توفير الاحتياجات والاحتياجات من وسائل العيش الكريم المحققة للمواطنة الصالحة على صعيد ازدهار حياة الناس إنسانياً وحضارياً.. وبالتالي تحديد مصير ومسار ديناميكية حركة النمو والتطوير التي تهدف إليها..

ومن هذه الرؤية تتلوه رؤية الحكومة للفصل بين النزاعات والتدخلات في الاختصاصات وغيرها التي تعاني منها بعض محافظات ومديريات الجمهورية وعلى سبيل المثال (أمانة العاصمة مع محافظة صنعاء) (ومحافظة عدن مع محافظة لحج).

ماذا عن اللجنة الفنية؟

● لا ننكر أنه فيما سبق كانت هناك لجنة للفصل بين نزاعات الاختصاص بمحافظات صنعاء وأمانة العاصمة وغيرها.. على أن يتم الانتهاء من ذلك العام الماضي ٢٠٠٦.. إلا أنه إلى الآن ولم تتجمع هذه اللجنة- في العن- منذ العام الماضي اجتماع واحد.. ولم تعرف إلى أين وصلت وهل مازالت مستمرة.. وأين وعودها!!

خسائر الدولة

● اللجنة لشانبة من كبار المسؤولين في اجتماع لها بناير العام الماضي لفتت إلى المسئولية الملقاة على المسؤولين لاسيما في

دور مفقود وجهود متواضعة

الصناعات الصغيرة.. ركيزة للاقتصاد ودعم الإنتاج ومكافحة البطالة

برزت أهمية الصناعات الصغيرة والأصغر والحرفية في اليمن لما تمثله من مردود اقتصادي واجتماعي ومرور تاريخي، وتشكل هذه الصناعات- أو هكذا يفترض- قاعدة أساسية في النشاط الاقتصادي وفي توفير فرص عمل للشريحة عريضة من المجتمع اليمني، كما تتميز بدورها التكاملي مع المنشآت الكبيرة باعتبارها مصدراً مهماً لتوفير السلع الوسيطة، بالإضافة إلى قدرتها على الاستجابة السريعة لآلية السوق ألساطة التقنيات التي تستخدمها والمهارات الفنية التي تتطلبها والتي يمكنها من سرعة تلبية ذوق ومتطلبات المستهلك ومن سهولة الانتشار في المناطق الريفية.

غير أن هذه الصناعات الصغيرة والأصغر والتي يتركز معظمها في أمانة العاصمة ثم محافظة إب ومحافظة صنعاء، مازالت النظرة تجاهها وتجاه أهميتها قاصرة.. كما تواجهها الكثير من الصعوبات والمعوقات التي تحد من نموها وتطورها وتعميمها بشكل جدي على مستوى مجتمعات الجمهورية.

عبد الفتاح الأزهرى

المؤسسية لدى الجمعيات وعدم وجود ثقافة للاقتراض لدى المجتمعات المحلية، والثقافة الدينية التي تعتبر ما يسميه الصندوق «رسوم الأقراس»، نوعاً من الربا المحرم شرعاً، إضافة إلى الكوارث التي ضربت بعض المناطق مثل حمى الوادي المتصدع مما أدى لتعثر بعض البرامج، بالإضافة إلى عدم توافر الكوادر المؤهلة والقادرة على التدريب خاصة في المناطق الريفية.

كما تبرز أيضاً مشكلة من الصعوبات والمعوقات دراسات على مستوى المديريات والعزل من أجل تقديم ليرة تنسيق مع البنك الزراعي لتوظيف هذه المبالغ لتنمية الأسر الفقيرة، بحكم أنها من أكثر الأسر احتياجاً في المجتمع وبالتالي سيكون دعمها في مشاريع صغيرة مدرة للدخل ونافع لها في تحسين ظروفها المعيشية.

كما ارتبط نشاط الصندوق بشكل كبير بشراكة فاعلة مع السلطة المحلية التي كان لها دور إيجابي في عملية الحصر الأول للأسر المستهدفة إضافة إلى الدور الرقابي والإشرافي على أنشطة الصندوق بشكل عام ويعتبر الصندوق مسألة المساعدات الضمانية ليست راتباً يقدم للأسر بل هي مساعدة وإغاثة للأسر والأشخاص المعوزين ولا ترتبط بمسألة قلة المبلغ المدفوع فالعبارة هي في تحويل هذه الأسر من أسر فقيرة إلى أسر منتجة مكتفية ذاتياً ومعتمدة على نفسها وتصبح مساهمة في الإنتاج المحلي وتخفيف البطالة بين أوساط هذه الشرائح.

رافداً للمشروعات الكبيرة وقطع الغبار أو الخدمات المساندة والتي ليس مجدداً للمشروعات الكبيرة أن تنتجها.. وأهمية هذا الجانب في أنه لا يمكن قيام مشروعات كبيرة ناجحة دون خلق ودعم سلسلة كبيرة من المشروعات الصغيرة.. كما يجب أن تكون العلاقة بين قطاعي المشروعات الكبيرة والصغيرة علاقة تكامل وليس علاقات تبادل.

صعوبات ومعوقات

وتتميز المشروعات الصغيرة أيضاً أنها أكثر قدرة من المشروعات الكبيرة- ذات الاستثمار الضخم في رأس المال الثابت- على التكيف مع الظروف والمستجدات التي يمكن لاقتصاد ما أن يتعرض لها.. هذه القدرة الكبيرة على التكيف تنعكس على أرض الواقع في سهولة نقل مكان المصنع، وتخفيض خطوط الإنتاج وتحويل العملية الإنتاجية، وتغيير السياسة التسويقية.

صعوبات ومعوقات

وتتمثل أبرز الصعوبات في التجربة اليمنية في قلة التمويل المتوافر للمنشآت الصغيرة والأصغر كأحد أهم معوقات نموها، ووفقاً للمسح القاعدي للمنشآت الصغيرة والأصغر الذي نفذته الصندوق قبل سنوات فإن ٩٢٪ من المنشآت الصغيرة والأصغر بحاجة لتوفير خدمات التمويل المناسبة، ومثل كثير من الدول فإن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في اليمن تعترف بشكل عام عن تقديم خدماتها لهذا القطاع، لذلك فهناك حاجة لإيجاد أدوات بديلة لتوفير هذه الخدمات، ولقد تطورت صناعة جديدة على مستوى العالم عرفت بالتمويل الأصغر والذي هو عبارة عن تقديم الخدمات المالية المختلفة «فروض وإدخار وتأمين.. الخ» للفقراء التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات من المؤسسات القائمة.. وقد قدم الصندوق الاجتماعي للتنمية دعماً لمشاريع من هذا النوع، وواجه جملة من المعوقات أهمها ضعف القدرات والبنية

جهود متواضعة ورغم أن بلادنا تخوض هذه التجربة منذ سنوات ماضية إلا أن الجهود لاتزال ضعيفة ومتواضعة، وحسب توزيع الصناعات الصغيرة والأصغر والحرف اليدوية في المحافظات ففتشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد المنشآت الصغيرة والأصغر والحرف اليدوية قد بلغ ٢٤٨،٣٢٨ منشأة بنسبة ٩٨٪ من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، ويعمل فيها ٥٨،٣٨٨ عاملاً يمثلون ٤٨٪ من إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي، ويستحوذ هذا الفرع على ٢٥٪ من قيمة إنتاج قطاع الصناعة التحويلية، ٣٢٪ من القيمة المضافة و٢١٪ من إجمالي الأجر.

واركاً من الحكومة لأهمية هذه الصناعات وما تحققة من توزيع عادل للمنافع الاقتصادية والاجتماعية ولإسهامها في تحقيق التنمية الريفية والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة ولدورها في دمج الشباب في سوق العمل وتفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تسعى الحكومة لتقديم الدعم والمساعدة الفنية لتطوير هذا القطاع من خلال اعداد برامج لتعزيز قدرة المشاريع الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة، وتقديم هذه البرامج النصح والإرشاد للصناعات الصغيرة بالإضافة إلى اعداد وتنظيم بعض الدورات التدريبية لهذا القطاع.. كما تقدم الحكومة أيضاً تنفيذاً لقانون التعاون رقم ٣٩ لعام ١٩٩٨م، كافة أشكال المساعدة الممكنة لهذه الصناعات والمتصلة في الامتيازات والتسهيلات الجمركية والضريبية بما يمكنها من مواكبة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وادامة نشاطها الإنتاجي.

تلبية الاحتياجات

وتبرز أيضاً مميزات اخرى مهمة للمشاريع الصغيرة، تنجلي في قدرتها على تلبية احتياجات مختلفة للأفراد من خلال تقديم منتجات وخدمات مصممة خصيصاً لاحتياجات الأفراد المختلفة أي ان المشاريع الصغيرة تتميز بمرونة كبيرة على صعيد الإنتاج ويمكن أن تلبية احتياجات متباينة لشرائح مجتمعية مختلفة.. لأن هذه المرونة لا تتوافر لدى المشاريع الكبيرة حيث ان الإنتاج يستند إلى مفهوم الإنتاج الثابت والكبير- على سبيل المثال- تجهيز اثاث منزلي مصنوع بطريقة يدوية أو أحذية مصنوعة بنفس الطريقة.. فإن وجود هذه الميزة تخدم المجتمعات التي لا توجد لديها أسواق كبيرة حيث ان الإنتاج الكبير فيها متواضع.

كما يلعب العنصر البشري دوراً أساسياً في المشاريع الصغيرة فهذه الأهمية ناتجة عن الدور المركزي الذي يلعبه المبادر التجاري من خلال صفاته الشخصية أو مستوى تعليمه المهني والمهاري إضافة إلى الوسائل التي تستخدم في الإنتاج والإدارة.. عكس ما هو موجود في المشاريع الكبيرة التي تعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة.

كما تعمل المشروعات الصغيرة في كثير من الأحيان